أثر مكافحة الفساد في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن المستدام

أ.م. د. بشارت رضا زەنگەنه
هيئة النزاهة الاتحادية
basharatzangana@gmail.com

أثر مكافحة الفساد في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن المستدام

أ.م. د. بشارت رضا زەنگەنە
هيئة النزاهة الاتحادية
basharatzangana@gmail.com

إنّ الإرهاب والفساد هما وجهان لعملة واحدة، فكلاهما يعمل على تقويض استقرار المجتمعات، ويمنع تحقيق التنمية. لذا، فإن مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية تمثل خطوات أساسية لمواجهة التحديات التي تعيق تطور المجتمع، وتقضي على عوامل عدم استقراره. فالفساد يمثل أداة قادرة على تعطيل حركة التنمية الاقتصادية والسياسية، كما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المؤسسات الوطنية كافة. ونظراً للآثار السلبية الكبيرة التي يخلّفها الفساد، أصبح من الضروري تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة، وذلك بهدف التصدي لها والحد من انتشارها. إذ إنّ الفساد أخطر من الإرهاب، فالإرهاب يدفع الدولة لشحذ طاقاتها في مواجهته، أما الفساد فيدمر هذه الطاقات أصل. فهناك صلة وثيقة بين الفساد والإرهاب، إذ يُشكّل الفساد عاملًا رئيسا في تأجيج المظالم، وتقويض سلطة الدولة، وتسهيل عمليات الإرهاب وتمويله. وتؤكد الأبحاث الحديثة التي أُجريت بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي مباشرةً إلى ازدياد النشاط الإرهابي. والمشكلة البحثية التي ينطلق منها البحث تتعلق بالسؤال الآتي: هل إنّ مكافحة الفساد تسهم في الحد من الإرهاب ومن ثم توفير الأمن المستدام؟ إنّ البحث ينتهي الى تحليل مفهوم الفساد والإرهاب والصلة التي تربطهما بالأمن المستدام ثم يتم البحث بإجراءات تحقق الأمن المستدام بالقضاء على الإرهاب عبر مكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الإرهاب، الامن المستدام، التمويل غير المشروع، التعاون الدولي

The Impact of Combating Corruption on Counterterrorism and Achieving Sustainable Security

Assist. Prof.
Basharat Retha Zangana
Federal Commission of Integrity
basharatzangana@gmail.com

Terrorism and corruption are opposite sides of the same coin; both undermine the stability of societies and hinder development. Therefore, combating corruption and promoting integrity and transparency are essential steps in adressing the challenges that impede societal progress, and in eliminating the factors that destabilize society. Given the significant negative impact of corruption, it is ever essential to raise public awareness of the risks of such phenomenon to combat it and curb its spread. Corruption is more dangerous than terrorism. While terrorism compels the state to mobilize its resources to confront it; corruption undermines these resources from the outset. Palpably, there is a close link between corruption and terrorism, as corruption is a major

factor in fueling grievances, undermining state authority, and the financing of terrorism. Recent studies conducted between 2024 and 2025 confirm that high levels of corruption directly lead to increased terrorist activity. This study investigates whether combating corruption can help reduce terrorism and promote sustainable security. It analyzes the relationship between corruption, terrorism, and sustainable security, and explores strategies for achieving sustainable security by addressing terrorism through anti-corruption efforts;

- Provides an analysis on the concepts of corruption and terrorism.
-Examines the connection between corruption, terrorism, and sustainable security.
- Explores methods for attaining sustainable security by tackling terrorism through anti-corruption measures.

Keywords: Corruption, Terrorism, Sustainable Security, Illicit Finance, International Cooperation

المقدمة

إنّ الإرهاب والفساد هما وجهان لعملة واحدة، فكلاهما يعمل على تقويض استقرار المجتمعات، ويمنع تحقيق التنمية والتقدم. لذا، فإن مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية تمثل خطوات أساسية لمواجهة التحديات التي تعيق تطور المجتمع، وضمان مستقبل أفضل لأبنائه كافة. إنّ الفساد أخطر من الإرهاب، فالإرهاب يدفع الدولة لشحذ طاقاتها في مواجهته، أما الفساد فيدمر هذه الطاقات أصلا. فلم يعد من المقبول أن نظل أسرى للخوف من كشف فساد أي جهة مهما كان نفوذها أو مهما اتخذت من مسميات تهدف إلى منع الرقابة عليها أو جعل الاقتراب منها جريمة يدفع صاحبها ثمناً باهظًا. ولاسيّما إذا كان الفساد يتعلق بأي نشاط إرهابي. لقد أصبح من الضروري التصدي لكل أشكال الفساد، وعدم السماح لأية جهة أن تكون فوق القانون أو خارج دائرة المساءلة، من أجل بناء مجتمع أكثر عدالة وأماناً.

مشكلة البحث

تجارب البلدان قد اثبتت بأنّ التقاعس في مكافحة الفساد والتلكؤ في محاربته سوف يؤدي الى تفشيه مما تتزايد معها فرص تهديد الاستقرار والأمن والذي بدوره تشكل عاملا مساعدا لتزايد الإرهاب. فالفساد والإرهاب باتا ظاهرتين مستشريين في أغلب المجتمعات وإنّ الواقع قد اثبت بأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة هي إحدى الوسائل الناجعة للقضاء على الإرهاب والحد من آثاره. فهل إنّ مكافحة الفساد تسهم في الحد من الإرهاب ومن ثم توفير الأمن المستدام؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تناولِه موضوع الفساد والإرهاب بوصفهما ظاهرتين عابرتين للحدود، تمثلان إحدى أبرز الإشكالات المعاصرة التي تواجه الدول والمجتمعات، وتفرض تحديات ذات أبعاد وطنية ودولية متشابكة. إذ إنّ الأبحاث قد اثبتت بأن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي

مباشرة الى ازدياد النشاط الإرهابي، وهذا بدوره يشكل تهديدا حيويا للأمن. والأمن المستدام بما يتطلبه من التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يشكل هدفا محوريا تسعى الدول والمجتمع الدولي الى تحقيقه.

فرضية البحث

إن مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية تُسهم في مكافحة الإرهاب وبالنتيجة تُوفر الأمن المستدام للمجتمع.

أهداف البحث

يهدف البحث إبراز أهمية تطبيق القواعد القانونية وتكثيف جهود مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في محاربة الإرهاب. وكذلك دور العمل المشترك والتنسيق بين الجهات المعنية لتقليل تهديدات الإرهاب لتوفير الأمن المستدام، وذلك عبر التركيز على الجهود الجماعية لمحاربة الفساد.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تناول الموضوع؛ لأنّ هذا المنهج يقوم على النظرية النسبية القاضي بعدم وجود حقائق عامة وثابتة وإنّ الحقائق متغيرة ونسبية، تتغير بعوامل الزمان والمكان والبيئة. باستخدام هذا المنهج والمنهج التحليلي، يمكن تحديد عوامل عبرها يتم تفسير أسباب نجاح مكافحة الفساد بوصفها وسيلة فعالة في مكافحة الإرهاب وبالنتيجة المساهمة في توفير الأمن المستدام.

خطة البحث

من أجل دراسة موضوع البحث قام الباحث بتقسيمه الى مطلبين. في المطلب الأول تم التطرق الى التعريف بالفساد والإرهاب والأمن المستدام وبيان أثر مكافحة الفساد على الإرهاب سلبا وإيجابا. اما في المطلب الثاني فتم التطرق الى الربط بين الفساد والإرهاب وعلاقتهما بالأمن المستدام من ثم إجراءات تحقيق الأمن المستدام عبر مكافحة الفساد والإرهاب.

المطلب الأول: التعريف بالفساد والإرهاب والأمن المستدام

أولاً: مفهوم الفساد والإرهاب والأمن المستدام

- **مفهوم الفساد لغةً واصطلاحاً**

الفساد في اللّغة نقيض الصلاح، من فَسد يفْسُد ويفْسِد، وفَسُدَ فَسادًا و فُسودًا، فهو فاسد و فسِيد، والاستفساد: خلاف الاستصلاح، والمفسدة: خلاف المصلحة وتعني الضرر[1]. ويطلق الفساد كذلك على أخذ المال ظلماً[2]، وقد يراد منه إلحاق الضرر بالآخرين[3] وأما العثو: فهو كثرة الفساد[4]. وفي الاصطلاح هو خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً[5]،

أو هو العدول عن الاستقامة الى ضدها[6]. كما عرفته منظمة الشفافية الدولية: إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة[7]. ومفهوم السلطة الموكلة قد يكون تعبيرا عن القطاع الحكومي (موظف عام)، وكذلك قد يكون تعبيرا عن الموظف في القطاع الخاص.

فالفساد الاداري هو سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة[8]، أو هو إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة، أي إنّ الفساد هو ظاهرة ظرفية قد يمارسها الفرد، وهو على رأس عمله بدافع تحقيق النفع الخاص على حساب المصلحة العامة، وقد تكون ظاهرة عامة تصيب المجتمع بأكمله نتيجة لخلل ما قد أصاب بنيته الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية[9]. بمعنى أنّ الفساد يوجد حيثما توظف منظمة ما أو شخص صاحب سلطة أو صلاحيات ما هو ممنوع لهم بطريقة غير موضوعية مع تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة[10]. ومهما تعددت معاني الفساد فهو من وجهة نظر الباحث لا يخرج عن أنّه آفة يلم بالمجتمعات بشكل متفاوت من نواحي شتى: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأمنية. فلا بد من الوقاية منه والتصدي له بشكل مؤسسي.

- **مفهوم الإرهاب لغةً واصطلاحاً**

ورد في اللّغة العربيّة مشتقا من الفعل الثلاثي رَهِبَ رَهبةً أي بمعنى خافَ وخشيَ من المهابة والجلالة واسم الفاعل منه راهِب، ويُطلق على من يخاف الله، ويخشاه بدافع التقدير والاجلال والمزيد من رَهِبَ أرهَبَ أي أخاف وأفزعَ ومصدرهُ ارهابًا أي اخافة[11]. بالإضافة الى ما ورد في القرآن الكريم، فأصحاب المعاجم اللغوية قد اجمعوا على أن الأصل الاشتقاقي لكلمة الإرهاب هو رَهَبَ يرهبُ أي خاف ورَهِبَ الشيء أي خافهُ[12]. و في الإنجليزية، فإنّ كلمة إرهابي تعني الشخص الذي يستخدم العنف المنظم أو يشارك به أو يؤيدهُ و كلمة Terror اصلها لاتيني معناه يرتجف، أو يرتعد و منه معناه الذعر و الرعب و الهول أو كل ما يوقع الرعب في النفوس[13].

أما اصطلاحا، فلم يتم الاتفاق على تعريف للإرهاب حتى يومنا هذا، نظرا لتعدد توصيفاته وتوظيفاته ودلالاته بحسب الخلفية المعرفية والإيديولوجية لكل طرف، الأمر الذي أدى الى ظهور مدرستين تبحثان في الاتجاهات النظريّة في تحديد مفهوم الإرهاب، وهما: المدرسة المادية حيث التركيز على طبيعة الأفعال المادية التي تكوّن فعل الإرهاب، وبذلك يتم حصر الأفعال المادية التي تُعد ارهاباً منها (القتل، والاغتيال، والتخريب، والتدمير، والاتلاف، ونشر الشائعات، والاحتجاز)، على أن تؤدي تلك الأفعال الى نشر الرعب والخوف. أما المدرسة الموضوعية فإلى جانب الباعث أو الهدف من إتيان أي فعل بُغية توليد الرعب او الخوف لدى الآخر، فركزت على الهدف المراد تحقيقه والأغلب هو سياسي[14]. منه فقد عرف المشرع العراقي الإرهاب في المادة

الأولى من قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ بأنّه :" كل فعل اجرامي يقوم به الفرد أو جماعة منظمة استهدفت فرداً او جماعات او مؤسسات رسمية و غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية، أو ادخال الرعب أو الخوف أو الفزع بين الناس، أو اثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية"[15]. ويلاحظ أن المشرع العراقي قد أكّد التوصيف الغائي للفعل عدّه معيارا لتمييز الجريمة الإرهابية عن غيرها من الجرائم مع أن المشرع قد أهمل دور الدولة بأنّها انخرطت هي بدورها بجرائم إرهابية أيضا.

- **مفهوم الأمن المستدام لغةً واصطلاحاً**

لغويًا، كلمة "أمن مستدام" تعني مفهومًا متكاملًا يشمل الأمن بمعناه التقليدي (الحماية من التهديدات) والاستدامة التي تعني الاستمرارية والدوام والحفاظ على الموارد الحيوية لضمان استمراريتها للأجيال المقبلة. تسعى مقاربة الأمن المستدام إلى التعامل بطريقة مختلفة وجديدة مع المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية عبر اعتماد نهج الوقاية منها عوضًا عن نهج انتظار وقوعها[16].

أما اصطلاحا فالأمن المستدام ليس مجرد حماية من التهديدات الأمنية المباشرة كالإرهاب والجريمة، بل هو مفهوم شامل يتجاوز الحدود التقليدية للأمن ليشمل الجوانب البشرية، والاقتصادية والاجتماعية. ويهدف هذا المفهوم إلى ضمان استقرار طويل الأمد للمجتمع عبر ربط الأمن بالتنمية الشاملة، بحيث لا يقتصر الأمر على حماية الأفراد من المخاطر الظاهرة، وإنّما يمتد ليشمل معالجة الأسباب الكامنة وراء التوترات والصراعات المجتمعية. يعتمد الأمن المستدام على تحقيق حالة من الاستقرار والأمان عبر معالجة الجذور الحقيقية للمشكلات، مثل الفقر، والتهميش، وغياب العدالة والاجتماعية، والتفاوت الاقتصادي، بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع الأعراض أو النتائج فقط. بهذا يصبح الأمن المستدام إطاراً تكاملياً يدمج بين متطلبات الأمن التقليدي وأهداف التنمية، ويعزز قدرة المجتمع على الصمود أمام التحديات الحالية والمستقبلية[17].

يرى مركز التقدم الأمريكي أن الأمن المستدام هو مزيج من الأمن الإنسانيّ والأمن الجماعيّ، وتحقيق التوازن بين الدفاع والدبلوماسية والتنمية. كما يرى أن القوة الرئيسة لمفهوم الأمن المستدام تكمن في دمج مختلف مجالات الأمن في (كُلٍ) تآزري نظامي ومتكامل. وهذا له بُعد عملي؛ لأنّه يساعد صناع القرار لتسليط الضوء على ديناميكيات النظام المعقدة والترابطات غير البارزة بين الأنظمة البشريّة والبيئيّة المترابطة بشكل وثيق. بالإضافة الى ذلك، فهو يلفت النظر الى مسائل العدالة الاجتماعية والصحة البيئية وسبل العيش المستدامة، ويخلق أُطراً تربط

الضعف أو المرونة بالتنمية، ويعزز العمليات الشفافة والمرنة والتشاركية لتطوير خطط التعليم المتكاملة واللوائح البيئية وأولويات الصحة والإصلاحات الاقتصادية، والإصلاح المؤسسي أو الإداري. وتزعم مجموعة أكسفورد للأبحاث أنه من أجل إرساء الأمن المستدام بنجاح، تحتاج الدول إلى النظر إلى ما هو أبعد من الحلول العسكرية، وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تتبنى سياسات تعترف بأهمية الأمن المستدام ومعالجته بطريقة متكاملة. [18] فالأمن المستدام هو إطار استراتيجي معاصر تسعى عن طريقها الدول الى تحقيق الاستقرار الشامل والمتكامل غير مقتصرة على الحماية العسكرية[19]. عليه، فإن الأمن المستدام، بما يتطلبه من تكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يشكل هدفًا محوريًا تسعى إليه كل دولة تطمح إلى الاستقرار والارتقاء بمكانتها.

ثانياً: أثر الفساد على الإرهاب

تؤكد الأبحاث الحديثة التي أُجريت بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي مباشرةً إلى ازدياد النشاط الإرهابي. لاسيّما الفساد المستشري في مؤسسات الدولة الأمنية والدفاعية، إذ إنّه في ظل الفساد تشهد معنويات الجنود وعناصر الأمن انخفاضًا، إذ لا يتقاضون رواتبهم كاملةً، مما يُضعف قدرتهم العملياتيّة، إذ يُشار إلى أن الفساد المستشري في القوات المسلحة النيجيرية كان السبب الرئيس لعجزها عن قمع جماعة بوكو حرام[20]، وفي روسيا إذ مكّن المسؤولون الفاسدون الإرهابيين من تنفيذ هجمات، بما في ذلك الجريمة الإرهابية التي وقعت عام ٢٠٠٤ عندما وردت تقارير عن قيام انتحاريات برشوة موظفين للوصول إلى الطائرات [21]. وفي عام ٢٠١٦، أدت التحقيقات في سابا (ماليزيا) إلى طرد ونقل وتعليق عمل مئة من موظفي الهجرة – لقيامهم بتقديم تسهيلات سفر لأعضاء داعش إلى الفلبين[22].

لقد تطرق العديد من الدراسات العوامل المحددة للإرهاب، وخلصت إلى أن هذه الظاهرة تنتهز بشكل كبير ضعف المؤسسات العامة، والحوكمة غير الفعالة، والقمع السياسي، والنزاعات العرقية[23]، فهناك صلة وثيقة بين الفساد والإرهاب، إذ يُشكّل الفساد عاملًا رئيسا في تأجيج المظالم، وتقويض سلطة الدولة وضعف مؤسساتها، من ثم تسهيل عمليات الإرهاب وتمويله. حيثما يوجد فساد في قطاع الدفاع، تعاني الديمقراطية والأمن الإنساني، ويزدهر الإرهاب والجريمة المنظمة وعدم الاستقرار، ويتم تحويل الموارد العامة أو سرقتها على نطاق واسع، وتصبح القوات المسلحة والأمنية غير فعالة. فالعلاقة بين الفساد والإرهاب هي علاقة طردية، كلما نشطَ الفساد نشطَ الإرهاب[24]. يؤدي الفساد إلى إضعاف المؤسسات، ويخلق الظلم وانعدام الأمن، ويحرم الأفراد من احتياجاتهم الأساسية. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنّ الفساد يُقوّض التنمية

البشرية، ويُحوّل الموارد العامة بعيدًا عن توفير الخدمات الأساسية، ويُفاقم عدم المساواة، ويُعيق التنمية الاقتصادية كما يُقوّض سيادة القانون، ويُقوّض ثقة الجمهور بالحكومات والقادة[25]، فالفساد يمكن ان يغذي الإرهاب بالشكل الآتي[26]:

- **إنّ الفساد يؤدي الى زعزعة الحكم وتآكل الثقة:** عندما يُنظر إلى حكومة ما على أنّها فاسدة وتفشل في توفير الخدمات العامة الأساسيّة، ستُقوّض شرعيتها، وهذا يُولّد مظالم شعبية ويدفع الفئات المهمّشة إلى جماعات بديلة، بما في ذلك جماعات متطرفة، طلبًا للحماية أو العدالة.
- **إنّ الفساد يقلل من قدرات مكافحة الإرهاب:** الفساد في الدفاع وأجهزة إنفاذ القانون سوف يُضعف قدرة الدولة على توفير الأمن، ويشمل ذلك استنزاف المسؤولين الفاسدين للموارد، مما يؤدي إلى نقص رواتب أو معدات الجنود، أو بيع معلومات حساسة للجماعات الإرهابية أو التواطؤ مع العصابات.
- **إنّ الفساد يؤدي الى تسهيل الأنشطة الإرهابية:** إذ إن رشوة المسؤولين الفاسدين، ولا سيّما على الحدود وفي القطاع المالي، تُسهل الأنشطة الإرهابية، ويشمل ذلك[27]:
- تسهيل الحركة: السماح للإرهابيين أو الأسلحة أو المتفجرات بعبور الحدود.
- تمكين التمويل: مساعدة الجماعات الإرهابية على استخدام الشركات الواجهة أو الجمعيات الخيرية أو التدفقات المالية غير المشروعة لغسل الأموال وتمويل أنشطتها.
- **ان الفساد يخلق عدم المساواة الاقتصادية:** في الدول الفاسدة، تتركز الثروة في أيدي قلة مختارة (على الاغلب الطبقة السياسية وحاشيتها)، مما يؤدي إلى انتشار الفقر وقلة الفرص المتاحة لمعظم المواطنين. هذا التفاوت الاقتصادي قد يُؤجج الغضب ويُشكل أداة تجنيد للجماعات المتطرفة التي تستغل الوضع.

المطلب الثاني: الربط بين الفساد والإرهاب وعلاقتهما بالأمن المستدام

أولاً: مكافحة الفساد لمنع الإرهاب وتوفير الأمن:

إن تحقيق الأمن المستدام يستلزم تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية، وتفعيل آليات المشاركة الفاعلة، بما يضمن استمرار الاستقرار والنمو، ويعزز قدرة المجتمع على الصمود أمام مختلف التحديات والتهديدات التي قد تواجهه أهمها مكافحة الفساد، ومن تلك الآليات: –

- **تعزيز أنظمة مكافحة الفساد وتحسين التعاون الدولي:**

إنّ الفساد والتجارة العالمية غير المشروعة تلعب دورًا محوريًا في تمويل الإرهاب وزيادة حدة عدم الاستقرار في مناطق متعددة حول العالم، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، أسهمت الآثار

العراقية التي تم تهريبها وبيعها في كل من تركيا وأوروبا في دعم وتمويل تنظيم داعش، مما عزز من قدرته على تنفيذ عملياته الإرهابية[28]، وفي سياق آخر، تُشكل التجارة غير المشروعة في أجزاء الحيوانات البرية –مثل العاج الذي يُصدَّر، ويُباع بشكل رئيس في الأسواق الآسيوية– مصدرًا أساساً لتمويل حالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة في القارة الإفريقية. كما أن تجارة الهيروين، التي تُباع بعيدًا عن مناطق إنتاجها الأساسية في أفغانستان، تُعد من المصادر المهمة التي تسهم في تمويل الأنشطة الإرهابية عبر العالم[29].

انطلاقا من الحقيقة بأنّ تحديات الأمن الانساني لا تعترف بالحدود الوطنية، فإنّ التعاون متعدد الأطراف ضروري جدا لاستجابات فعّالة لقضايا مثل الإرهاب ومكافحة الفساد، إذ تتطلب عملًا دوليًا منسقًا لا يمكن لأية دولة بمفردها معالجته. ويشمل التعاون متعدد الأطراف في مجال الأمن الإنساني تبادل المعلومات، وتنسيق السياسات، وتجميع الموارد، ووضع معايير وقواعد مشتركة لمكافحة الإرهاب والفساد. على سبيل المثال وليس الحصر، فقد أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالعلاقة الوثيقة بين النشاط الإجرامي والإرهاب في أواخر عام ٢٠١٤، إذ أصبح واضحًا أن الجماعات الإرهابية تعتمد على أنشطة إجرامية متنوعة، من بينها الفساد، لضمان بقائها واستمراريتها، فالإرهابيون – مثلهم مثل المجرمين المنظمين– يلجؤون إلى التعاون مع بعض المسؤولين الحكوميين الفاسدين، مما يتيح لهم تنفيذ عمليات التهريب العابرة للحدود والحصول على الدعم اللوجستي والمالي اللازم. ويعتمد هذا التواطؤ على وجود بيئة مؤسساتية هشة وضعيفة، تسمح بتغلغل الفساد في أجهزة الدولة المختلفة. علاوة على ذلك، فإن انتشار الفساد الحكومي الممنهج والمتفشي يمثل دافعًا قويًا لدى بعض الأفراد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية أو دعمها. إذ يُعد النفور الشعبي من الفساد أحد أبرز أدوات التجنيد التي تستغلها المنظمات الإرهابية، إذ توظّف مشاعر السخط العام تجاه ضعف الحوكمة وفشل المؤسسات الرسمية لتبرير أفعالها وكسب التأييد في المجتمعات المهمشة أو المتضررة من الفساد[30].

من هنا جاء التأكيد على مركزية النشاط الإجرامي والفساد في ارتكاب الإرهاب لأول مرة في آواخر عام ٢٠١٤ بموجب القرار رقم ٢١٩٥ الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي أوائل عام ٢٠١٥، صدر القرار رقم ٢١٩٩، الذي ركَّز على تقويض القاعدة المالية لتنظيم داعش[31].

فالفساد ليس مجرد قضية محلية محصورة داخل حدود الدولة، بل يؤثر بشكل مباشر في الأمن القومي، ويمتد إلى الدول المجاورة. إذ إن الارتباط الوثيق بين الفساد والتهديدات الأمنية يحتم على كل دولة التصدي لهذه القضية بعزم لا يتزعزع[32]. عليه فقد تم وضع إطار قانوني شامل وملزم

للدول لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال عبر تدابير وقائية وتجريم الأفعال الفاسدة وتطبيق القوانين وتعزيز الشفافية واستعادة الأموال المنهوبة عبر الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ٢٠٠٣، والتي تُعد المعاهدة الدولية الوحيدة الملزمة قانونياً في هذا الشأن. فالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونيًا لمكافحة الفساد. إذ إن نهج الاتفاقية البعيد المدى والطابع الإلزامي للعديد من أحكامها يجعلان منها أداة فريدة لوضع استجابة شاملة لمشكلة عالمية[33]، وتغطي الاتفاقية الخمس المجالات الرئيسة الآتية: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

- **تعزيز الشفافية واستهداف التمويل غير المشروع:**

التمويل غير المشروع هو حركة الأموال المكتسبة أو المحولة أو المنفقة بشكل غير قانوني عبر الحدود. يشمل هذا التعريف أنشطةً بسيطةً نسبيًا، مثل تحويل الأموال إلى الخارج من دون دفع ضرائب، بالإضافة إلى مخططاتٍ معقدةٍ تتضمن هياكلَ شركاتٍ متطورةً تُدر عوائد الفساد وأموال لجماعاتٍ إجراميةً منظمةً او جماعات إرهابية، فالدراسات تشير الى أن متوسط الحجم العالمي لغسل الأموال قد وصل إلى ٢٥٠٠ مليار دولار بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠[34]. وقد أظهرت الدراسات ايضا في ٢٠١٣ أن الفساد يُمثل حوالي ثلاثة في المئة من التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية. وتُمثل الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة حوالي ٣٥ في المئة من تلك التدفقات، بينما يُمثل التهرب الضريبي، ولاسيما عبر التلاعب بتسعير التحويلات، ما بين ٦٠ و٦٥ في المئة من التدفقات. في حين نرى أنّ نسبة ضئيلة فقط من التدفقات المالية الخارجية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالاختلاس والرشوة، فإن الفساد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجميع القضايا الأخرى التي تُولّد التمويل غير المشروع. وغالبًا ما يُستخدم الفساد كوسيلة لضمان تهرب الشركات والأفراد والمنظمات الإجرامية من الضرائب أو غسل عائدات الأنشطة الإجرامية وتجنب العقاب[35]. إذ ما هو معلوم أن التدفقات المالية غير المشروعة عامل أساسي لاستمرار النزاع وعدم الاستقرار، ولاسيما للحفاظ على الأتباع أو لشراء الأسلحة والإمدادات، فإن رأس المال ضروري، فالأطراف المتنازعة تريد إبقاء مبالغ ومصادر هذا رأس المال سرية وغير معلنة، إذ قد يأتي من مصادر غير مشروعة، أو من مصادر خارجية (قد تدفع دولًا أخرى إلى تقديم المساعدة المالية للأطراف المتنازعة)، أو من الدولة نفسها، كما هو الحال في الرشوة أو الاختلاس. فالفساد الذي تمارسه السلطات المحلية، من شأنه أن يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار مزمنة[36].

من هنا، فإنّ تعزيز الشفافية المالية واستهداف التمويل غير المشروع يتطلب نهجًا متعدد الجوانب يشمل المعايير الدولية واللوائح الوطنية والابتكارات التكنولوجية، فالتدفقات المالية غير المشروعة للأموال المتأتية من أعمال غير قانونية كالفساد، تستوجب تعزيز الشفافية المالية، إذ يمكن للجهات الرقابية كشف هذه الأنشطة وردعها، فالشفافية المالية ضرورية لبناء الثقة والمصداقية داخل أي مؤسسة، وهي تساعد الجهات الرقابية على اتخاذ قرارات مدروسة، وتعزز المساءلة. عليه، يمكن عرض استراتيجيات فعّالة عديدة لتعزيز الشفافية المالية منها على سبيل المثال، وليس الحصر[37].

– تنفيذ نظام تقرير مالي فعال: يجب أن يكون هذا النظام قادرًا على إعداد تقارير مفصلة تُقدم رؤية شاملة للوضع المالي للمؤسسة وأدائها. وينبغي أن تكون هذه التقارير متاحة بسهولة لجهات رقابية، بما يضمن قدرتهم على مراجعة البيانات المالية وفهمها. فمنذ عام ٢٠١٨، استثمرت حكومة كندا ما يقارب ٤٧٠ مليون دولار كندي لتعزيز موارد البيانات والاستخبارات المالية وتبادل المعلومات والقدرة التحقيقية لدعم التحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب[38].

– عمليات تدقيق مالي منتظمة: تساعد عمليات التدقيق في التحقق من دقة السجلات المالية وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيميّة.

– بيانات مالية واضحة ومفصلة: يجب أن تتضمن هذه البيانات الميزانية العمومية، وبيانات الدخل، وبيانات التدفقات النقدية. ويجب أن يُرفق بكل بيان ملاحظات توضيحية لمساعدة الجهات الرقابية على فهم البيانات المالية. فقد وضعت الحكومات والمنظمات الدولية أطرًا تنظيمية متنوعة في هذا المجال. فمثلا قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes–Oxley) في الولايات المتحدة، وتوجيه الشفافية (Transparency Directive) في الاتحاد الأوروبي، قد وضع لوائح تنظيمية ومعايير صارمة للإبلاغ المالي والإفصاح[39].

– التحديثات المالية المنتظمة: تقديم تحديثات مالية منتظمة لجهات رقابية. يمكن أن تكون هذه التحديثات على شكل تقارير ربع سنوية أو شهرية، تُسلّط الضوء على الأداء المالي، والأنشطة المالية القادمة، وأي قرارات مالية مهمة.

– استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية المالية: لأدوات مثل برامج المحاسبة السحابية، ومنصات التخطيط والتحليل المالي، وتقنية البلوك تشين دور فعال لتحسين دقة المعلومات المالية وأمانها وإمكانية الوصول إليها.

ثانياً: إجراءات تحقيق الأمن المستدام عبر مكافحة الفساد والإرهاب:

- **تعزيز الحكم الفعال والشامل والشرعي:**

الدول التي تفتقر إلى الشرعية تُنفِق المزيد من الموارد (مثل الإنفاق العسكري) للحفاظ على قوتها. في المقابل، لربما نرى انخفاض الدعم الشعبي لهذه الدول، مما يزيد في النهاية من ضعفها واحتمالية سقوطها أو انهيارها بسبب أزمة الشرعية، فالشرعية السياسية من أكثر العوامل تأثيرًا في بنية الدول، وأن غياب الشرعية السياسية له آثار عميقة على التفاعلات بين الدول والمواطنين والجهات الفاعلة الأخرى (بما في ذلك الدول والأمم الأخرى). ففي الاقتصادات الريعية على سبيل المثال، ثمة علاقة ضمنية بين الموارد الطبيعية (مثل النفط) والهدوء السياسي، ويرجع ذلك إلى أن الدول لا ترى ضرورةً للمساءلة أمام مواطنيها إلا بعد تمتعها بهذه المصادر من الاستقلال. وبما أن جماعات المعارضة السياسية تستفيد أيضًا من هذه الإيرادات، فإنّها تتبع الحزب الحاكم. والنتيجة هي هدوء سياسي شامل، ولكن ليس أصيلا، ولا تأتي بمعنى حكم فعال شرعي شامل. وفي سياق تأثير عائدات النّفط على استقرار دول الشرق الأوسط، على سبيل المثال أيضا، يمكن ملاحظة ردود فعل الأنظمة العربية تجاه الربيع العربيّ. إذ إن الدراسات تشير إلى أنّ تلك الثورات العربية، باستثناء الثورة الليبية (بظروفها الخاصة وتدخلاتها الخارجية)، لم تُكتب لها النجاح إلا في الدول التي لا تتمتع بعائدات نفطية، مثل تونس ومصر، بينما نجحت الدول الغنية بالنفط، التي تستفيد من موارد وعائدات نفطية متنوعة، في منع زعزعة الاستقرار. وأشارت الدراسات أيضا الى أن تجربة دول الشرق الأوسط الريعية في الاعتماد المتزايد على عائدات النفط، قد اتسمت بالعديد من المساوئ التي تتعارض مع أُسس إيجاد الشرعية والحكم الفعال، من هذه المساوئ: الافتقار إلى المساءلة السياسية، والحكم غير الديمقراطي، وعدم الرغبة في إجراء المزيد من الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة[40].

في ظل هذه الظروف الصعبة ولتوفير الأمن المستدام، فإنّ الحكم الرشيد ضروري، وينبغي للدول أن تركن الى نهج وقائي بدلاً من نهج السيطرة على الأمن، فمن الضروري تحديد التهديدات وبذل جهود التعاون للقضاء عليها أو الحد منها. فالحكم الرشيد القائم على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة هو الحجر الأساس في تعزيز قدرة الدولة على توفير الأمن المستدام وترسيخ الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. الأمر الذي يسهم في بناء مجتمع متماسك وسلطة شرعية قابلة على مواجهة التحديات المتجددة.

- **دمج الأمن مع حقوق الإنسان والتنمية:**

في فترة ما بعد الحرب الباردة، تطرق باحثون إلى مثل بيلجين قضيتين أمنيتين. أولاً، "توسيع نطاق الأمن"؛ وثانياً، "المرجع أو المراجع المناسبة للأمن". ووفقا لهذا النهج، لا تقتصر أهمية التهديدات على الجانب العسكري أو الأمني، بل لابد الأخذ بالحسبان جميع أبعاد التهديدات المختلفة التي قد تؤثر في حياة الإنسان. ويتم ذلك عبر إعادة النظر في مفهوم السلام والعنف فيما يتعلق بالإنسان. ومن ناحية أخرى ففي إطار إعادة النظر في مفهوم الأمن، يحاول خبراء الأمن، مثل ساسلي وجاكوبي، تقديم نظريات ومبادئ يعكس هذا التحول في النطاق التحليلي من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني (أمن الجماعات والأفراد) بحكم التغيرات التي طرأت بعد الحرب الباردة وتكامل المخاوف العسكرية وغير العسكرية مثل المخاطر البيئية والاضطرابات الاجتماعية بما في ذلك مسألة اللاجئين والثورات والاضطرابات وسوء الإدارة الاقتصادية (لفساد) والتوترات الثقافية وعدم المساواة الجنسية والأصولية المتطرفة (الإرهاب)[41].

من جانبها أدت تحقيقات مجموعة أكسفورد للأبحاث (ORG) إلى تطورات رئيسة في مفهوم الأمن المستدام. أشار تقريرهم الصادر عام ٢٠٠٦، بعنوان "الاستجابات العالمية للتهديدات العالمية: الأمن المستدام للقرن الحادي والعشرين"، إلى نقاط ضعف ومشاكل رئيسة في "أنموذج السيطرة" في نظرية الأمن وممارساته، والتي قد تُثبت فشلها على المدى الطويل، واقترحت المجموعة نهجًا جديدًا قائمًا على فكرة الأمن الجماعي – نهجٌ يتطرق إلى الأسباب الجذرية للعوامل الخمسة لعدم الاستقرار: التنافس على الموارد، وتغير المناخ، وتهميش غالبية سكان العالم، والإرهاب، والعسكرة العالمية، ويشجع هذا النهج على اتباع نهج مشترك ومستدام لتحمل مسؤولية إدارة التهديدات، مع احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية، ولا يسعى إلى السيطرة على التهديدات بشكل أحادي باستخدام القوة، بل يهدف إلى إيجاد حلول تعاونية للأسباب الجذرية لقضايا الأمن[42].

ولا يمكن تحقيق الأمن الدائم إذا لم يكن هناك توازن بين الأبعاد الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وكما أنّ الفساد الإداري والمالي يُعد من أبرز العقبات التي تعيق تحقيق الأمن المستدام. فالفساد يسهم في تقويض ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، ويؤدي إلى ضعف الخدمات العامة، مما يخلق بيئة خصبة للصراعات الاجتماعية وعدم الاستقرار[43]. فأهمية الأمن المستدام تبرز في أنّه الإطار الذي يحقق التوازن بين حماية الأفراد وضمان المصلحة العامة، فهو يتيح للأنظمة السياسية رسم السياسات التي تتوافق مع حاجات المواطن ومتطلبات التنمية في آن واحد [44]. منه فإنّ الأمن الإنساني (أمن الجماعات والأفراد) يُمثل تحولاً جذرياً من الأمن المُركّز على الدولة إلى الأمن المُركّز على الإنسان، مُدركاً أن الأمن الحقيقي لا يتحقق عندما يواجه

الأفراد تهديدات تُهدد بقاءهم الأساسي وسبل عيشهم وكرامتهم. ويشمل هذا النهج الشامل للأمن كل شيء، من ضمان الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية والحريات الديمقراطية[45].

فإنّ ضمان الأمن الإنساني يتطلب تكاملاً جوهرياً بين السياسات الأمنية وحماية حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية، ويقرّ هذا التكامل بأنّ التدابير الأمنية نفسها قد تُصبح مصادر لانعدام الأمن إذا انتهكت حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، قد تعمل سياسات مكافحة الإرهاب التي تنطوي على الاحتجاز التعسفي، أو المراقبة من دون إشراف قضائي، أو القيود المفروضة على حرية التعبير، على معالجة المخاوف الأمنية الآنية، ولكنها في الوقت نفسه قد تؤدي إلى تآكل أسس الأمن الإنساني التي تهدف إلى حمايتها[46]. إذ إن الأمن الإنساني يقرّ بأن السلام والاستقرار المستدامين لا يمكن تحقيقهما من دون معالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى انعدام الأمن.

- **التحول من النهج التفاعليّ إلى النهج الاستباقيّ:**

الأمن الانساني بطبيعته "يركز على الوقاية"، أي أنه يعالج الأسباب الجذرية، ويعزز التغييرات الهيكلية (على المستويات الشخصية والمجتمعية والتنظيمية والمؤسسية) والسلوكية التي يمكن أن تساعد في منع ظهور الأزمات مستقبلاً. وفي هذا الصدد، يتسم الأمن الانساني بطبيعته "بالاستدامة"، إذ يسعى إلى تهيئة الظروف التي تضمن العناصر النظاميّة للحماية والتمكين. بينما الحماية هي عملية من أعلى إلى أسفل تعالج المعايير والعمليات والمؤسسات اللازمة لحماية الناس من التهديدات الحرجة والمنتشرة، فإن التمكين هو نهج واستراتيجيات من القاعدة إلى القمة تمكن الناس من تطوير قدراتهم "المستدامة" وقدرتهم على الصمود في المواقف الصعبة[47].

فمكافحة الفساد مسؤولية جماعية تتطلب مشاركة فاعلة من جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. ولكل جهة وظيفتها في بناء مجتمع شفاف وخاضع للمساءلة، ويجب على الجهات الحكومية تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة الفساد، بينما ينبغي على القطاع الخاص تطبيق ضوابط داخلية صارمة لمنع ممارسات الفساد، وينبغي على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام أن تظل يقظة، وأن تُحاسب أصحاب السلطة، وأن تضمن بقاء مكافحة الفساد أولوية[48]. وهذا ما يستدعيه تبني النهج الاستباقي، وليس التفاعلي لمكافحة الفساد وهدم الجسر بينه وبين الإرهاب، ما يستوجب مأسسة تلك الجهود في إطار مؤسسات انذار مبكر لحالات الفساد لأجل الوقاية منها[49]. من هنا، فإنّ مأسسة جهود مكافحة الفساد قد أخذ منحيين تماشيا مع طبيعة التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة

الفساد والتي تركز على جانبين، الجانب الردعي والجانب الوقائي. فقد ارتأت الدول، ومنذ عقود على تأسيس مؤسسات في مجال مكافحة الفساد تنفذ وتطبق قواعد رادعة، وتهدف الى زجر الفاسد وردع الآخر الى جانب تشكيل مؤسسات وقائية تهدف الى اذكاء الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وأشكاله. بالوتيرة نفسها مع الاختلاف في الطبيعة نرى ذلك التطور على مستوى الدولي وقيام المنظمات الدولية والإقليمية بدورها في هذا المجال. عليه فإنّ مأسسة الوقاية من الفساد تعني إنشاء آليات وهياكل مؤسسية لضمان عدم حدوث الفساد في المقام الأول، بدلاً من مجرد معالجته بعد وقوعه[50]، فالنهج الاستباقي لمكافحة الفساد يتطلب ما يأتي [51]:

– **تشريعات:** وضع قوانين ولوائح واضحة تجرم الفساد وتحدد العقوبات المناسبة للمخالفين ولاسيّما في المجالات التي تكون الربط بين الفساد والأمن شاخصا، وذلك عبر دعم نشاطات إجرامية معينة تشكل عامل تهديد أساس لبنيان الدولة والمجتمع منها غسل الأموال وتمويل الإرهاب[52].

– **هياكل رقابية:** إنشاء هيئات متخصصة للرقابة والتحقيق في قضايا الفساد، مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة.

– **آليات للشفافية والمساءلة:** تفعيل آليات الشفافية في عمل المؤسسات العامة، مثل نشر التقارير المالية والإفصاح عن المعلومات، وتفعيل آليات المساءلة لمحاسبة المسؤولين عن أي مخالفات.

– **توعية وتثقيف:** إطلاق حملات توعية وتثقيف تتعلق بمخاطر الفساد وأهمية مكافحته، وتفعيل دور المجتمع المدني في هذا المجال. بل أكثر من ذلك، فإنّ النهج الاستباقي يتطلب وجود الثقافة الأمنية المستدامة، ويجب أن تكون تلك الثقافة جزءًا من كل عملية داخل المجتمع مُدمجة في السياسات والإجراءات السائدة. فالثقافة الأمنية المستدامة تُدار في البداية عموديًا من أعلى الهرم إلى أسفله. ومن ثم، تُدار من أسفل إلى أعلى، وأيضًا أفقيًا عبر جميع المستويات[53].

– **تطوير القدرات:** بناء قدرات العاملين في القطاع العام على مكافحة الفساد، وتدريبهم على استخدام الأدوات والآليات اللازمة لذلك.

– **تعزيز التعاون الدولي:** التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في مجال مكافحة الفساد وتبادل الخبرات والمعلومات.

الخاتـمة:

يتبين لنا من سياق البحث إنَّ الأمن المستدام هي ظاهرة تشمل الابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهي تهدف الى إحداث تغيير مستمر في تحسين بُنية المجتمع بصورة مستمرة تصاعدياً وبنائياً وتحقيق الرفاهية في مفاصل الحياة كافة. لكن هذه العملية تواجه تحديات عبر مسيرتها داخل المجتمع ومن أهم هذه التحديات هي الفساد، إذ عُدَّ الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة وخطرة في آن واحد، تشمل الاختلالات التي تحيط بالجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

الاستنتاجات:

بَيّنَ البحث مجموعة من الاستنتاجات حاولت بيان العلاقة بين الفساد والإرهاب وأثر الأوّل في عرقلة تحقيق الأمن المستدام عبر مجموعة محاور رئيسة، وهي كالآتي:

1. بالرغم من محاولات وضع تعريف وإطار لمعنى كل من الفساد والإرهاب والأمن المستدام على المستويين، الوطني والدولي، فإنّ الطبيعة المتحولة وغير الثابتة لمعانيها قد أدى الى صعوبة وضع تعريف جامع ومانع لكل من الفساد والإرهاب والأمن المستدام.
2. يمكن القول إنّ الفساد والإرهاب لهما مفهوم متكامل يشمل الخطر بمعناه التقليدي (عناصر التهديد) وإنّ الأمن المستدام يأتي بمعنى (الحماية من التهديد).
3. إنّ العلاقة بين الفساد والإرهاب هي علاقة طردية، فكلما نشط الفساد نشط الإرهاب وتزعزع معه الأمن والاستقرار.
4. إنّ مأسسة جهود مكافحة الفساد لا تكتمل من دون شراكات فاعلة عبر الحدود، إذ إنّ التحديات المرتبطة بالفساد غالباً ما تتجاوز الإطار المحلي لتصبح قضية دولية تتطلب استجابة جماعية منسقة.
5. إنّ تعزيز الشفافية واستهداف التمويل غير المشروع يتطلب نهجا متعدد الجوانب يشمل اتباع استراتيجيات فعالة مبنية على معايير دولية وتشريعات وطنية بمساعدة أدوات تكنولوجية.
6. إنّ حالة الهدوء السياسي الشامل لا تأتي بمعنى الاستقرار السياسي المستدام، وليس بمعنى الحكم الفعال الشرعي الشامل.
7. إنّ الأمن المستدام هو الإطار الذي يحقق التوازن بين حماية الفرد وضمان المصلحة العامة.

8. إنّ مكافحة الفساد والإرهاب سيؤدي الى تهيئة ظروف تضمن عناصر تنظيمية للحماية والتمكين.
9. تكتسب آليات التعاون الدولي أهمية خاصة في التصدي للجرائم المتصلة بالفساد التي تشكل تهديداً مباشراً لبنيان الدولة والمجتمع، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التوصيات:

في بيان ما تقدم من خاتمة واستنتاجات البحث يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات يمكن حصرها بالآتي:

1. العمل على نشر ثقافة النزاهة القانونية بين الهيئات والمؤسسات الحكومية الفاعلة من أجل حوكمة قوانين التنمية بصورة شاملة.
2. العمل على تبني سياسات عامة تنموية مستدامة هادفة (سياسية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية) يمكن عبرها معالجة ظاهرة الفساد المستشري.
3. التعاون مع المنظمات الإقليميّة والدوليّة المعنية بمكافحة الفساد، وتبادل المعلومات بشأن الأساليب الجديدة التي يتبعها الفاسدون، إضافة إلى الاستفادة من الدعم التقنيّ والتدريبيّ الذي توفره هذه الجهات.
4. الركون الى أدوات التقنية مثل برامج المحاسبة السحابية، ومنصات التخطيط والتحليل المالي، وتقنية البلوك تشين لأجل تحسين جودة المعلومات المالية وحمايتها، وتسهم هذه الأدوات مجتمعة في رفع كفاءة العمل المالي وتدعيم إجراءات الحوكمة والشفافية ضمن المؤسسات، بما يحقق أهداف مكافحة الفساد واستدامة الأمن المالي.

المصادر

(1) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣ ١٨٢.

(2) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، اعتناء: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط٢، بيروت، ٢٠٠٧، مادة: فسد.

(3) المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى واحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، اصدار مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، بدون سنة الطبع، ٢ ٦٨٨.

(4) الفروق اللغوية لابي هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة ص ٢١٣. متوفر على الرابط التالي: https://shamela.ws/book/10414 تاريخ الزيارة ١٩ تشرين الأول ٢٠٢٥.

(5) مفردات الفاظ القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الاصفهاني، دار القلم، دمشق، بدون سنة الطبع، ٢ ١٩٢.

(6) الجامع لأحكام القران لابي عبد الله محم احمد القرطبي تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣، ص ١ ٢٠٢.

(7) The abuse of entrusted power for private gain. See https://www.transparency.org/en/what is corruption, Access date: 19 10 2025.

(8) أُسس مكافحة الفساد الاداري والمالي في السُنة النبوية، د. طه فارس، منشورات شبكة الالوكة، بدون سنة الطبع، ص ٧.

(9) قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، د. فيصل محمود الشواورة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد ٢، ٢٠٠٩، ص ١٣٠.

(10) دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، د. خضر عباس عطوان، جامعة النهرين، بدون سنة الطبع، ص ٤.
(11) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج١، ط١٤، المطبعة المصرية للطباعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤٥.
(12) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ج٢، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٥٩٥.
(13) نقلا عن: الإرهاب والنظام السياسي الدولي، د. خالد محمد طاهر شبر، مركز الرافدين للحوار، ط١، النجف الاشرف، ٢٠٢٢، ص ١٦ ١٧.
(14) المصدر السابق، ص ١٨ ١٩.
(15) قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.
(16) التنمية المستدامة والأمن المستدام، د. الشاذلي بية الشطي، بحث منشور، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة علمية مُحكمة صادرة من المركز الديمقراطي العربي، العدد ١٠، أيلول ٢٠١٩، برلين، ص١١٧. متاح على الموقع الالكتروني الآتي: https://democraticac.de/?p=62424 تاريخ الزيارة ٢١ ١٠ ٢٠٢٥.
(17) انوار الخفاجي، مفهوم الأمن المستدام في العراق، مقال منشور في ٣٠ ١ ٢٠٢٥، على موقع السرى الالكتروني ومتاح على الرابط التالي: https://almasra.iq/118120/ تاريخ الزيارة ٢١ ١٠ ٢٠٢٥.
(18) Sustainable Security: Revolution or Utopia, Kamila Trochowska Sviderok, an article published by European Research Studies Journal, Volume XXIV, Issue 2, 2021, PP 379, available on: https://ersj.eu/journal/2132 , Access date: 21 10 2025.
(19) سيف ضياء دعير، الأمن والتنمية: شراكة استراتيجية لتحقيق التقدم المستدام في ظل المتغيرات الدولية، ورقة بحثية منشورة من قبل مركز البيان للدراسات والتخطيط، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.bayancenter.org/wp content/uploads/2025/01/LKJHGF 3.pdf تاريخ الزيارة ٢١ ١٠ ٢٠٢٥.
(20) Security & Conflict, a research published online by Transparency International, available on: https://knowledgehub.transparency.org/topics/security conflict parent label#:~:text=Corruption%20drives%20conflict,or%20deliver%20on%20basic%20expectations, Access date : 21 10 2025.
(21) Bribes and Bombs: The Effect of Corruption on Terrorism, Daniel Meierrieks and Daniel Auer, an article Published online by Cambridge University Press on 28 5 2024, available on: https://www.cambridge.org/core/journals/american political science review/article/bribes and bombs the effect of corruption on terrorism/6F678F1511BA4BE63DD43033341F7403 , Access date: 21 10 2025.
(22) Fostering Awareness on Nexus Between Corruption and Terrorism, UNODC Regional Office of Southeast Asia and Pacific, posted online on 30 3 2018, available on: https://www.unodc.org/roseap/en/what we do/anti corruption/topics/13 fostering awareness on nexus between corruption and terrorism.html#:~:text=Anectodical%20evidence%20indicates%20that%20corruption,officials%20who%20remain%20very%20vulnerable , Access date: 21 10 2025.
(23) The Corruption Terrorism Nexus: A Panel Data Approach, Nahil Boussiga and Malek Ghdamsi, a published article by International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 11; 2016, Canadian Center of Science and Education, available on: https://ccsenet.org/journal/index.php/ijef/article/view/61808/34457 , Access date: 21 10 2025.
(24) للمزيد حول العلاقة الطردية بين الفساد والإرهاب، انظر:
The Contribution of Anti corruption Measures for the Prevention and Countering of Violent Extremism, Mathias Bak and Matthew Jenkins, research published by U4 Anti corruption Resource Center on June 27, 2023, available on: https://www.u4.no/publications/the contribution of anti corruption measures for the prevention and countering of violent extremism.pdf , Access date: 22 10 2025.
(25) Corruption Is Still the Number One Barrier to Sustainable Development, an article published by Ethixbase360 on March 3, 2022, available on: https://ethixbase360.com/corruption and sustainable development/, Access date: 28 10 2025.
(26) Tackle Instability and Terrorism by Fighting Corruption, fact sheet published online by Transparency International on 4 2 2016, available on:

https://www.transparency.org/en/news/tackle instability and terrorism by fighting corruption , Access date: 21 10 2025.

(27) Countering the Financing of Terrorism, UNODC, fact sheet available on: https://www.unodc.org/unodc/terrorism/expertise/combating terrorist financing.html#:~:text=COUNTERING%20THE%20FINANCING%20OF%20TERRORISM,Resolutions , Access date: 21 10 2025.

(28) للمزيد انظر: تمويل الجماعات الإرهابية ((تنظيم داعش أنموذجا))، مروان محمد عبود، بحث منشور، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٤، المجلد ١، السنة ١١، شتاء ٢٠٢٢، ص ٥٢٥ ٥٤٦. متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/13/fb5b209adf54c370af14c1c738997167.pdf تاريخ الزيارة: ٢٢ ١٠ ٢٠٢٥.

(29) Terrorism and International Crime corruption as the Enablers, Dr. Louise Shelley, Policy Paper published by Transparency International Deutschland e. V., in February 2018, available on: https://traccc.gmu.edu/wp content/uploads/2023/03/MSC_Terrorism Intl Crime Corruption as Enabler_FactSheet_2018_011.pdf , Access date: 22 10 2025

(30) Terrorism and International Crime corruption as the Enablers, Ibid.

(31) مجلس الأمن، يعتمد القرار 2195 (2014)، ويحث على اتخاذ إجراءات دولية لكسر الروابط بين الإرهابيين والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 19 كانون الأول 2014 https://www.un.org/press/en/2014/sc11717.doc.htm; واعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 2199 (2015)، وأدان التجارة مع الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، وهدد بفرض عقوبات مستهدفة إضافية، في 12 شباط 2015. https://www.un.org/press/en/2015/sc11775.doc.htm

(32) Corruption and National Security: A Call to Action for Sustainable Development, an article posted by The American Anti Corruption Institute, Technical Staff on August 19, 2024, available on https://blog.theaaci.com/corruption and national security a call to action for sustainable development/ , Access date: 27 10 2025.

(33) للمزيد انظر نص الاتفاقية متاح على الرابط الالكتروني الآتي: https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08_50024_A.pdf تاريخ الزيارة: ٢٧ ١٠ ٢٠٢٥.

(34) Combatting Money Laundering and Terrorism Financing: An Evaluation of Iraq's Legislature and Actions, Firas Issa Merza and Others, International Journal of Criminal Justice Sciences; Thirunelveli Vol. 17, Iss. 1, Jan Jun 2022, Available on: https://www.proquest.com/docview/2771103278?pq origsite=gscholar&fromopenview=true&sourcetype=Scholarly%20Journals , Access date: 29 10 2025.

(35) Combating Illicit Financial Flows: The role of the International Community, Maíra Martini, research published by U4 Anti corruption Resource Center, available on: https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/Combating_illicit_financial_flows_the_role_of_the_international_community_2014.pdf#:~:text=In%20addition%20to%20their%20role%20at%20the,evasion%20and%20avoidance%20is%20still%20relatively%20small , Access date: 29 10 2025.

(36) Links Between Illicit Financial Flows and Peace and Security, Iñaki Albisu Ardigo, research published by U4 Anti corruption Resource Center, available on: https://www.u4.no/publications/links between illicit financial flows and peace and security.pdf , Access date: 29 10 205.

(37) 10 Effective Strategies for Enhancing Financial Transparency, an article published by Eoxs Blog on July 17, 2025, available on: https://eoxs.com/new_blog/10 effective strategies for enhancing financial transparency/#:~:text=2.,Accessible%20Financial%20Policies%20and%20Procedures , Access date: 29 10 2025.

(38) 2025 Assessment of Money Laundering and Terrorist Financing Risks in Canada, Official Report by Canadian Government, available on: https://www.canada.ca/en/department

finance/programs/financial_sector_policy/nira_neri/2025/report.html , Access date: 29 10 2025.

(39) Transparency in Finance, Mette Johansen, an article published on September 12, 2024, available on: https://onemoneyway.com/en/blog/transparency in finance/#:~:text=economic%20well%2Dbeing. ,Regulatory%20Frameworks%20Promoting%20Financial%20Transparency.,norm%20rather %20than%20the%20exception , Access date: 29 10 2025.

(40) A critical approach to security in the Middle East: towards sustainable security, Enayatollah Yazdani, Ji Zeng & Mohsen Bagheri, Research Article Published by Asian Review of Political Economy Journal Volume 4, article number 3, (2025), on 26 February 2025, available on https://link.springer.com/article/10.1007/s44216 025 00045 9#:~:text=These%20precautions%20include%20recognizing%20and,%2C%20environmental%2C%20and%20military%20levels Access date: 26 10 2025

(41) A critical approach to security in the Middle East: towards sustainable security, Enayatollah Yazdani, Ji Zeng & Mohsen Bagheri, Ibid.

(42) Sustainable Security: Revolution or Utopia, Kamila Trochowska Sviderok, an article published by European Research Studies Journal, Volume XXIV, Issue 2, 2021, PP 377 378. Available on: https://ersj.eu/journal/2132 , Access date: 24 10 2025.

(43) انوار الخفاجي، مصدر سابق.

(44) سيف ضياء دعير، مصدر سابق.

(45) Strategies for Ensuring Human Security, research published by Political Science Institute, India , on March 28, 2024, available on https://polsci.institute/peace conflict studies/strategies for human security/ , Access date: 26 10 2025

(46) Ibid.

(47) Sustainable Solutions for Human Security and Anti Corruption: Integrating Theories and Practices. Tavanti, M. & Stachowicz Stanusch, A., International Journal of Sustainable Human Security (IJSHS), Vol. 1 (December) 2013: 1 17. P10. Available on: https://repository.usfca.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1018&context=pna , Access date: 28 10 2025.

(48) Corruption and National Security: A Call to Action for Sustainable Development, Ibid.

(49) The role of anti corruption legislation in sustainable development, Medyen J. ALmahasnah and Others, an article published by Journal of Infrastructure, Policy and Development 2024, 8(10), 5611., available on: https://www.researchgate.net/publication/384176263_The_role_of_anti corruption_legislation_in_sustainable_development Access date: 28 10 2025.

(50) الاكاديميات والمؤسسات التعليمية والتوعوية لمكافحة الفساد، الأستاذ المساعد الدكتور بشارت زنكنة، تحت الطبع، بغداد، ٢٠٢٥، ص٢٨.

(51) أسس مأسسة مكافحة الفساد، محمد عبد الكريم يوسف، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد ٧٠٨٤ في ٢٢ ١١ ٢٠٢١: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=738513 تاريخ الزيارة ٢٥ ٦ ٢٠٢٥.

(52) في العراق تم اصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ ونظام تجميد أموال الإرهابيين رقم ٦ لسنة ٢٠٢٣.

(53) The Professional Protection Officer (Second Edition): Chapter 5: Building a Sustainable Culture of Security, Lawrence J. Fennelly, Marianna A. Perry, 2020, Pages 397 401, available on: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/B9780128177488000353?via%3Dihub , Access date: 28 10 2025.